هكذا فلولا مقاطعة العرب لاسرائيل لكـــان لبنان خسر مداخيـــل مهمة في حقلـــي الترانزيت وعائدات مرور وتكرير النفط .

وفي هذا المجال لا بد أن نذكر ان مصفاة حيفا قبل ١٩٤٨ كانت تؤمن نصف صادرات فلسطين للبلدان العربية التي كانت تتألف من مشتقات النفط المكرر فيها(٥) وقد حلت مشتقات النفط المنتجة في مصافي طرابلس وصيدا محل هذه الصادرات الفلسطينيـــة لبعض الاسواق العربية .

ثانيا : لقد استفاد تجار ومزارعو وموضبو وناقلو الحمضيات اللبنانية جزئيا مـــن المقاطعة العربية لاسرائيـــل اذ حلت الحمضيات اللبنانية جزئيا محـــل الحمضيات الفلسطينية في الاسواق العربية . ومن المؤكد ان قطاع الحمضيات اللبنانية الذي يوجه انتاجه أساسا للتصدير الى الاسواق العربية ما كان ليتمكن من ان ينمو كما نما لولا محاصرة منافسه الاساسي والاقوى في المنطقة من خلال فرض طوق المقاطعة العربية . والامر شبيه بالنسبة للكثير من المصنوعات الفلسطينية التي كانت تبـــاع في الاقطار العربية والتي حلت محلها الى حد ما المنتوجات اللبنانية . ويمكننـــا التأكيد انه لولا المقاطعة العربية لما تمكنت الصناعة اللبنانية من أن تنمو في سوقها الداخلي وتصدر الى البلدان العربية بالحجم المحقق حاليا اذ أن منافسة الصناعة الاسرائيلية لم تكن لتسمح لها بذلك(٦) .

ثالثا : لولا المقاطعة العربية لاسرائيل لما نمت نشاطات اعـــادة التصدير والنقـــل والنشاطات المصرفية والسياحية والتربوية والطبية والفنية التي تشكل العامود الفقري لقطاع الخدمات المهيمن على الاقتصاد اللبناني والتي « تصدر » الى الاقطار العربية . اذ أن المؤسسات الاسرائيلية من شركات نقل ومؤسسات مالية وسياحية وتجارية هي اكثر تطورا من المؤسسات اللبنانية المماثلة كما تتمتع بدعم الرأسمال الصهيوني خاصة والغربي عامة . لذلك فهي بلا شك أكثر قدرة من المؤسسات اللبنانية المماثلة في هذه الحقول ولولا المقاطعة لكانت اسرائيل قد انتزعت من الاقتصاد اللبناني قسما كبيرا من دوره الوسيط بين المشرق العربي والدول الغربية : هذا الوسيط الذي يجمع الرساميل من بعض الاقطار العربية وينقلها الى الغرب لقاء عمولة ، ويروج المصنوعات الغربية في العديد من البلدان العربية . كما ان قسما من المواد الخام العربية تصدر عبره الى البلدان الصناعية (البترول السعودي والعراقي ، الفوسفات الاردني الخ ...) .

اما بالنسبة للسياحة العربية فمن المعروف ان اسرائيل تتمتع بتجهيزات سياحية ضخمة تتمكن في حال سقوط المقاطعة من جذب عدد لا بأس به من السياح والمصطافين العرب من الذين يفدون عادة الى لبنان . ومن المعلوم ان عددا لا بأس به من السياح والمصطافين العرب كان يؤم ربوع فلسطين قبل ١٩٤٨ ثم تحول الى حد كبير نحو لبنان.

وفي الحقل التربوي من المعلوم ان الوفا من طلاب المدارس الثانوية كانوا ينهلون العلم في مدارس فلسطين جاءوا بعد النكبة الاولى يفيدون من مؤسسات التعليم في لبنان التي اتسعت كثيرا تبعا لذلك . والامر مشابه بالنسبة للخدمات السياحية(٧) . فقد حولت المقاطعة القسم الاكبر من العرب الوافدين الـــى فلسطين بداعي التطبيب والاستشفاء الى لبنان ، ولولاها لكان الجهاز الطبي والاستشفائي الاسرائيلي استوعب نسبة كبيرة من العرب الوافدين الآن الى لبنان للتطبيب والاستشفاء . ويمكننا ذكر نفس الظاهرة بالنسبة للخدمات الفنية التي يصدرها لبنان الى بلدان النفط ، اذ أن اسرائيل تستحوذ على نسبة من الفنيين اكبر مما يستحوذه لبنان ولها مؤسسة فنية ضخمة معدة للعمل في الخارج(٨) .

لذلك فمن المؤكد ان المقاطعة العربية لاسرائيل قد سهلت لمختلف قطاعات الاقتصاد